COMCEC

موجز مكتبتنسيق الكومسيك حول التخفيف من حدة الفقر

مكتب تنسيق الكومسيك
نوفمبر 2024

موجز CCO عن التخفيف من حدة الفقر

I. مقدمة

بين عامي 1990 و 2015 ، انخفض الفقر المدقع (الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم) إلى النصف، وهو أحد أهم الإنجازات في الحد من الفقر. وانخفض معدل الفقر المدقع العالمي من حوالي 36 في المائة في عام 1990 إلى حوالي 10 في المائة في عام 2015. وكان هذا التقدم مدفوعا بالنمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند وأجزاء أخرى من آسيا، مما انتشل الملايين من الناس من براثن الفقر.

اعتبارًا من عام 2023، يعيش حوالي 9% من سكان العالم، أو حوالي 713 مليون شخص، في فقر مدقع، ويعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم. هذا الرقم هو تعديلا تصاعديا طفيفا بسبب البيانات المحدثة، ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى ما يقرب من 692 مليون بحلول نهاية عام 2024. ويمثل هذا تقدماً مستمراً، وإن كان تدريجياً، في الحد من الفقر المدقع على الرغم من الانتكاسات الناجمة عن الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من التقدم العالمي، كان الحد من الفقر متفاوتا. ولا تزال معدلات الفقر مرتفعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي العديد من البلدان، لا يزال الفقر راسخا، مع إحراز تقدم ضئيل في العقود الأخيرة. وحتى في المناطق التي انخفض فيها الفقر، لا يزال عدم المساواة في الدخل يشكل تحديا. لم يكن النمو الاقتصادي شاملا دائما، وازداد التفاوت في الثروة في العديد من البلدان. في حين كان التقدم المحرز في الحد من الفقر النقدي ملحوظًا، فإن التحديات مثل عدم المساواة، والتفاوتات الإقليمية، والآثار المتبقية من الجائحة تظهر أن مكافحة الفقر لم تنته بعد.

أدى تفشي فيروس كوفيد-19 الأخير إلى تعطيل الاقتصادات وتفاقم حالة الفقر على مستوى العالم. شل الحياة اليومية في كثير من الجوانب، تفشي المرض له آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى الركود وتقليص الحجم. وقد واجهت معظم الشركات صعوبات في مواصلة أعمالها، وفقد عدد كبير من الأشخاص وظائفهم. وضع الفقراء أكثر هشاشة.

أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى القضاء على عدة سنوات من جهود الحد من الفقر. وفي حين كان الانكماش الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19 في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بطيئاً نسبياً، لكن تأثيره على الفقر كان شديداً. أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة أكثر من 13 مليون شخص فقير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من عام 2019 إلى عام 2021. وعلى الرغم من هذه الخلفية، فإن استجابة السياسات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كانت أبطأ بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي مما كانت عليه في بقية العالم.

لقد أدت الدوامة العالمية من التضخم المرتفع الناجم عن الجائحة، فضلاً عن الحروب والمشاكل السياسية الأخرى التي نشأت في السنوات الأخيرة، إلى زيادة الفقر من ناحية، ومن ناحية أخرى، تراجعت مكافحة الفقر إلى المرتبة الثانية. ولذلك، أصبح الحد من الفقر قضية إنمائية تتطلب مزيداً من الاهتمام ومزيداً من الجهد من حيث التعاون الإنمائي الدولي.

واحد وعشرون من أصل ستة وأربعين دولة في قائمة البلدان الأقل نموا هي بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والفقر مشكلة خطيرة للغاية في هذه البلدان. وبالتالي، فإن التخفيف من حدة الفقر يعد أحد البنود الدائمة على جدول أعمال الكومسيك.

حددت استراتيجية الكومسيك التخفيف من حدة الفقر باعتباره أحد مجالات التعاون، وتم إنشاء مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر بهدف استراتيجي يتمثل في "القضاء على الفقر المدقع والجوع في البلدان الأعضاء".

II. جهود التخفيف من حدة الفقر في إطار الكومسيك

أصبحت الكوارث الطبيعية أكثر تواترا وحدة في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة، مدفوعة بعوامل مثل تغير المناخ، والنمو السكاني، والتوسع الحضري، والتدهور البيئي. تعمل أزمة المناخ على تكثيف الأحداث مثل موجات الحر والجفاف والعواصف والفيضانات وحرائق الغابات كل عام.

الشرائح الفقيرة من المجتمعات معرضة بشكل خاص بسبب الموارد المحدودة والبنية التحتية الضعيفة وأنظمة الدعم الاجتماعي غير الكافية. وبالتالي، ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى الحد من أثر الكوارث الطبيعية على تعزيز قدرة المجتمعات المحرومة على الصمود. وتشمل هذه المساعي الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، واعتماد استراتيجيات التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار مخاطر المناخ المتزايدة.

ونظراً لأهمية الموضوع، فقد خصصت مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعاتها في عام 2024 لمسألة الحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على الفقراء. وفي هذا الصدد، عقد الاجتماعان الثاني والعشرون والثالث والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر افتراضيا في 2 مايو 2024 و16-17 سبتمبر 2024 في أنقرة، تركيا على التوالي، تحت عنوان "التخفيف من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على شرائح المجتمع الفقيرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

A. التخفيف من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على شرائح المجتمع الفقيرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(الاجتماعان الثاني والعشرون والثالث والعشرون لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر)

انعقد الاجتماع الثاني والعشرون لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر بشكل افتراضي، في 2 مايو 2024 في أنقرة، تركيا، تحت شعار "التخفيف من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية على شرائح المجتمع الفقيرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". عُقد الاجتماع الحادي والعشرون لمجموعة العمل في الفترة 16-17 سبتمبر 2024 في أنقرة، تركيا، حول نفس الموضوع.

يتم إعداد دليل للسياسات بنفس الموضوع لعقد اجتماعين متتاليين من اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر (الثاني والعشرون والثالث والعشرون). بينما تم تقديم مشروع التقرير إلى الاجتماع الثاني والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالحد من الفقر، تم تقديم النسخة النهائية من الدليل إلى الاجتماع الثالث والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر.

يتضمن الدليل خلفية ومفاهيم أساسية للكوارث الطبيعية وآثارها السلبية على الشريحة الفقيرة من المجتمع، ويستعرض التجارب والممارسات الموصى بها من دول منظمة التعاون الإسلامي وكذلك الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، يغطي الدليل أربعة تحليلات قطرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي مصر وإندونيسيا وتركيا وأوغندا، مدعومة بزيارات ميدانية مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

ويهدف الدليل أيضًا إلى تسليط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في معالجة مسألة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على شرائح المجتمع الفقيرة. يسلط هذا الدليل الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهها السكان المحرومون في أعقاب الكوارث الطبيعية ويؤكد على الحاجة الملحة للتدخلات المستهدفة لمعالجة النزوح والتعرض والاحتياجات الإنسانية، وضمان الوصول العادل إلى المساعدة والدعم لجميع السكان المتضررين.

علاوة على ذلك، يقدم الدليل لمحة عامة عن النزوح والتعرض والاحتياجات الإنسانية في سياق الكوارث الطبيعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما تناول الدليل ممارسات إدارة الكوارث لتقييم القدرة على مواجهة الكوارث وإدارتها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على احتياجات المجتمعات الفقيرة ونقاط ضعفها. وعلاوة على ذلك، يشير الدليل إلى أنه في حين أن العديد من البلدان لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، إلا أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة، لا سيما في مخصصات الميزانية، ونقص الموظفين، وإدراج الفئات المعرضة للخطر في خطط الحد من مخاطر الكوارث.

ويسلط الدليل الضوء أيضا على أن الكوارث تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، مما يدفع الملايين إلى براثن الفقر سنويا، ولكن البنية التحتية المرنة والتماسك الاجتماعي يمكن أن يخففا من هذه الآثار. وتضمنت النسخة النهائية من الدليل توصيات سياسات بشأن السبل الفعالة لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما تم خلال الاجتماع الثالث والعشرين مناقشة الدليل الذي يوفر خارطة طريق للدول الأعضاء لمعالجة قضايا الآثار السلبية للكوارث الطبيعية. بعد مناقشات مثمرة، خرج الاجتماع الثالث والعشرون بتوصيات السياسات التالية لتقديمها إلى الجلسة الوزارية الأربعون للكومسيك.

- **تطوير حملة توعية شاملة ومصممة ثقافيًا تهدف إلى تثقيف الشرائح الفقيرة من السكان في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول الحد من مخاطر الكوارث *DRR* خلال مرحلة التطوير الأولية لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث.**
- **تطوير/تحسين إطار الحوكمة من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات وعمليات صنع القرار لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في الحد من مخاطر الكوارث.**
- **تخطيط وتصميم أنظمة اتصال قوية وأنظمة معلومات متكاملة وآليات إنذار مبكر شاملة متاحة للجميع، وخاصة السكان الفقراء، كجزء من مرحلة تطوير استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث.**
- **تطوير/تحسين المعايير الدولية للحد من مخاطر الكوارث من خلال مراعاة الممارسات الدولية الجيدة وخبرات الشبكات العالمية، خلال مرحلة تطوير استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز مرونة الشرائح الفقيرة من المجتمع.**

• **تنفيذ برنامج عمل سنوي منظم قابل للتكيف وسريع الاستجابة، مما يضمن تتبع جميع المهام المستهدفة والمعالم الرئيسية وتخصيص الموارد وتعديلها بدقة في الوقت الفعلي لمعالجة الآثار الضارة للكوارث الطبيعية بفعالية على الشرائح الفقيرة من المجتمع.**
• **إشراك ودمج جميع أصحاب المصلحة المعنيين بنشاط في المراحل التشغيلية للحد من مخاطر الكوارث في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وضمان تطبيق رؤاهم باستمرار، وتحديد أدوارهم بوضوح، لتعزيز فعالية أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.**
• **تعزيز تبادل المعرفة المستمر وبناء القدرات أثناء مرحلة التنفيذ، يضمن أن جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والوكالات الحكومية، مجهزون بشكلٍ جيدٍ للاستجابة بفعالية للكوارث.**
• **تطوير إطار عملٍ ضمن مرحلة الرصد لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، يركز على التقييم المنتظم للمعايير والمقاييس ومؤشرات الأداء الرئيسية المصممة لقياس التأثيرات الفورية وطويلة الأجل لجهود الحد من مخاطر الكوارث على شرائح المجتمع الفقيرة.**
• **تطوير آليات للتقييمات المنتظمة التي تستخدم بشكل مباشر الرؤى المكتسبة خلال عملية الرصد لتحديث الخطط الاستراتيجية وتحسين تخصيص الموارد للحد من مخاطر الكوارث في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على الحد من نقاط الضعف بين الشرائح الفقيرة من المجتمع.**
• **تحسين مرحلة الرصد لاستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، وتتضمن جمع البيانات عالية الجودة ومعالجتها في الوقت المناسب، وتناسب احتياجات المجتمعات الفقيرة، من خلال الاستفادة من التقنيات المتقدمة لتعزيز عملية صنع القرار القائمة على البيانات.**

B. تمويل مشروع الكومسيك

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. تخدم المشاريع الممولة في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، التعاون بين الدول الأعضاء، وهي مصممة وفقًا للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قطاع التخفيف من حدة الفقر. تلعب المشاريع أيضًا أدوارًا مهمة في تحقيق توصيات السياسات التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة العمل المعنية بالحد من الفقر PAWG.

في عام 2024، تم اختيار مشروعين في مجال التخفيف من حدة الفقر لتنفيذهما على النحو التالي: عنوان المشروع الأول هو "تطوير القدرة الإطارية للسياسات في مجال الضمان الاجتماعي بعد الكوارث الطبيعية"، ويتم تنفيذ المشروع من قبل تركيا بالشراكة مع أذربيجان وماليزيا وتونس ومركز SESRIC. ويهدف المشروع إلى إنتاج سياساتٍ أفضل، وتعزيز استعداد البلدان الأعضاء وقدرتها على الاستجابة السريعة من خلال مناقشة التدابير الممكنة والممارسات الجيدة. في هذا الصدد، سيتم تنظيم مؤتمر وورشة عمل في المشروع.

المشروع الثاني بعنوان "تمكين الشباب من خلال تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني": طريق إلى التوظيف والنجاح"، ويتم تنفيذه من قبل SESRIC لصالح 15 دولة عضوا. الهدف الرئيسي للمشروع هو تحديد العوامل الرئيسية لتحسين استراتيجيات التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة قدرات الموظفين العاملين في المجالات ذات الصلة بالتعليم والتدريب المهني والتقني. في هذا الصدد، سيتم تنظيم التدريب وورشة العمل في المشروع.